جامعة تكريت
كلية التربية للعوم الإنسانية
قسم الجغرافية
المرحلة الثانية
المادة: جغرافيا الطاقة

المحاضرة الرابعة

البترول والإستقرار العالمي

اعداد
م.د. اسراء حاتم امين
٢٠٢٥-٢٠٢٦

لقد إستطاع البترول منذ ظهوره أن يحتل مكان الصدارة بين مصادر الطاقة الأخرى، متفوقا على الفحم الذي قامت على أكتافه الثورة الصناعية وجعله ينزوي، ويصبح إستخدامه مقصور على إستخدامات محدودة فقط.

ولم تعد أهمية البترول ممثلة في دوره كمصدر من مصادر الطاقة ، وتشغيل محطات توليد الكهرباء، أو كطاقة محركة لوسائل النقل والمواصلات المختلفة الجوية - البحرية - البرية)، بل تعدى ذلك التطور الكبير في تكريره وفي الصناعات البتروكيماوية، حيث أصبحت المشتقات البترولية تدخل في صناعات لا حصر لها. مع

بناءً على ما سبق، فقد تخطت أهمية البترول الجوانب الإقتصادية وأصبح له دور في الإستقرار العالمي في غاية الأهمية، لاسيما وأنه ليس من المنظور في المستقبل القريب التوصل إلى بديل معادل ،له، على الرغم من بذل العديد من المحاولات ولازالت مراكز الابحاث تعمل.

ولا يمكن أن نغفل البترول قد لعب هذا الدور منذ ظهروه، حيث تمكنت الدول الإستعمارية بمستعمراتها التي كان قد ظهر فيها البترول أكثر من غيرها، إلا انها كانت على يقين أن الإستقلال قادم لامحالة، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من شيوع وإنتشار الأفكار التحررية.

وفي الوقت الحاضر تسعى الدول العظمى نحو فرض سيطرتها أو نفوذها على مناطق إنتاج البترول بصورة أو بأخرى، ونستطيع أن نسوق العديد من الأمثلة على ذلك، فما حدث في نيجيريا بعد ظهور البترول في جنوبها من حرب أهلية، عُرفت بحرب بيافرا. وعدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولات فرض السيطرة والنفوذ عليه بشكل أو بآخر ما هو إلا مثال آخر، كما أنه ماحدث في اندونيسيا من إستقلال أحدى الجزر - والثانية في الطريق

الإضعاف الدولة فهو نموذج آخر ، ولعل من أكثر الأمثلة وضوحا ماحدث في العراق، وفرض السيطرة عليه ليس إلا بسبب البترول، وإن ذكرت أسباب أخرى.

تحول مشكلة جنوب السودان - بعد ظهور البترول - من مشكلة . من نتائج ظهور البترول في السودان، لاسيما وأنه من المتوقع أن السودان داخلية إلى مشكلة دولية، ومحاولة فصل جنوب السودان عن شماله ما هو إلا توجد به احتياطات ضخمة من البترول. وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل محلية ماما

البترول وتوجهات حل مشكلة جنوب السودان:

يُعد إمتلاك الدولة لمصادر الوقود والطاقة - وعلى رأسها البترول - أحد عوامل قوة الدولة، وعلى النقيض من ذلك فإن الدول التى تعتمد على سد إحتياجاتها من البترول ومصادر الطاقة الأخرى من الأسواق الخارجية توصف بأنها تعاني نقطة ضعف في كيانها السياسي، وبناءً على ما سبق يمكن القول إن ظهور البترول في منطقة ما يمكن أن يؤدي إلى وحدتها وفي أحيان أخرى يمكن أن يترتب عليه سعي المناطق المكتشف فيها البترول إلى الإنفصال كما حدث في بيافرا في نيجيريا، وإلى إشتعال الحرب الأهلية (انجولا – السودان).

وقد ظل السودان طوال السنوات الماضية يعتمد في سد إحتياجاته من البترول الخام والمكرر على الأسواق الخارجية إلى أن بدأ التنقيب عن البترول في البلاد في عام ١٩٧٤م، وثبت من

خلاله وجود البترول بكميات إقتصادية، وتلا ذلك إنتاج البترول بكميات محدودة حتى تعددت الإكتشافات والحقول المنتجة، وأخذ الإنتاج في الزيادة التدريجية حتى بلغ السودان مرحلة الإكتفاء الذاتي من البترول الخام والمكرر بعد أن تم التوسع في إنشاء معامل تكرير البترول في البلاد، حتى بلغت خمسة معامل يسد إنتاجها حاجة الإستهلاك المحلي، ويبقى فائض يصدر للدول المجاورة، إلى جانب تصدير البترول الخام إلى الأسواق العالمية.

أولاً : البترول والوزن السياسي للسودان

تلعب مصادر الوقود والطاقة - وعلى رأسها البترول – دوراً حيوياً في قوة الدولة، إذ أنها تشكل المحرك الأساسي للأنشطة الإقتصادية الأخرى. ويزيد هذا الدور ويُعد أكثر خطورة إذا كانت الدولة فقيرة، ولا تملك مصادر الوقود والطاقة في أراضيها إلى جانب عدم قدرتها المادية على إستيرادها من الخارج، مما يعيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى خفض مستويات المعيشة، وظهور العديد من المشكلات الداخلية، أي يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الإستقرار السياسي.

وبناء على ما سبق كان الإعتماد على متوسط نصيب الفرد. من قياس درجة التقدم للدول المختلفة. إذ أن هناك علاقة طردية بين إستهلاك الطاقة بمصادرها المختلفة كأحد المؤشرات التي يعتمد عليها في الإقتصادي والمعيشي من ناحية ومتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة المستوى - ولاسيما البترول - من ناحية أخرى.

ونظراً لأهمية البترول - حيث يمكن وصفه في الوقت الحاضر بانه عصب الإقتصاد العالمي - فقد حاولت القوى العظمى فرض نفوذها والسيطرة على مناطق إنتاجه، ولعل ما يدور في الخليج العربي خير شاهد على هذا، بل وفي الشيشان وتفكيك إندونيسيا، بل ولنفس السبب كان التركيز عالمياً على مشكلة جنوب السودان وتدويلها.

ويعد السودان واحدة من الدول الأفريقية الفقيرة في مصادر الطاقة محدود التجارية، إذ لم يثبت وجود الفحم في أراضيه، وكان إنتاج الكهرباء. نظراً لعدم توفر مصادر الوقود اللازمة لتوليدها محلياً، وعدم القدرة على إستيرادها، بالإضافة إلى أن المواقع الصالحة لتوليد الكهرباء المائية لـم تتوفر رؤوس الأموال اللازمة لإستغلالها، وقد ترتب على ذلك الإعتماد بشكل كبير على مصادر الطاقة التقليدية ممثلة في أخشاب الوقود والفحم النباتي ومخلفات الإنتاج الزراعي.

بل إن الإقتصاد السوداني ظل في مجمله اقتصاداً أولياً يقوم على إنتاج مجموعة من الخامات الزراعية للتصدير، وكان على رأسها القطن والصمغ العربي السلعتين التصديريتين الأساسيتين في البلاد، وأساس الدخل القومي.

ثالثا: التنقيب عن البترول في السودان :

بدأ التنقيب عن البترول في السودان منذ عام ١٩٥٩ في سواحل البحر الأحمر واستمرت حتى السبعينات وبالتحديد في عام ١٩٧٤ عندما تم منح شركة شيفرون وهي فرع من شركة استندار أويل كاليفورنيا الأمريكية إمتيازاً خاصاً بالتنقيب عن البترول في وسط السودان.

وقد قدرت مساحة الإمتياز الممنوح للشركة في ذلك الوقت بنحو ٥١٦ ألف كم، خفضت فيما بعد إلى نحو ٢٨٠ ألف كم وأصبحت مركزة في جنوب وجنوب غرب السودان.

كذلك تم التوقيع على إتفاقية ثانية مع الشركة نفسها عام ١٩٧٩ثم أعقبها إتفاقيات مع شركتي توتال الفرنسية وصن أويل الأمريكية عامي ٨٠/١٩٨١. وبعد إجراء المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية في مناطق مختلفة من البلاد تم حفر نحو ٥٩ بئرا إستكشافية كان منها نحو ٤٦ بئراً منتجة مثل سواكن - ابوبجرة – شارف - الوحدة – طلح – هجليج - عدار بيل وحقل ،كايكائق ونحو ٤٩ جافة غير أن هذه الأكبر الإستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي.

وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ الحكومة السودانية قرار فتح الباب للتنقيب عن البترول في السودان في عام ١٩٧٤م كان يصاحبه قلق شديد، إذ أن فكر الحكومة كان يركز على أن ظهور أي ثروة في الجنوب سيؤدي إلى زيادة الثراء مما سيترتب عليه تهديد الوحدة الوطنية، أو بعبارة أخرى كان الإعتقاد السائد أن ظهور البترول في الجنوب سيؤدي إلى زيادة الإتجاهات الإنفصالية.

ويلاحظ أن قليلاً من النخبة السياسية من القادة الشماليين كانت تؤيد فكر فتح الباب للتنقيب عن البترول أو بعبارة أخرى الدخول إلى المخاطر.

على الجانب الآخر فقد تطلعت الحكومة الإقليمية في جنوب السودان بعد إتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م إلى تنمية مواردها من خلال الضغط على الحكومة المركزية للسماح للشركات الأجنبية بالتنقيب عن البترول في أراضيها. وقد نجحت في ذلك حيث منحت شركة شيفرون أول إمتياز في

٢٣ نوفمبر ١٩٧٤م للتنقيب عن البترول في جنوب السودان.

كذلك تم التوقيع على إتفاقية ثانية مع الشركة نفسها عام ١٩٧٩ثم أعقبها إتفاقيات مع شركتي توتال الفرنسية وصن أويل الأمريكية عامي ٨٠/١٩٨١. وبعد إجراء المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية في مناطق مختلفة من البلاد تم حفر نحو ٥٩ بئرا إستكشافية كان منها نحو ٤٦ بئراً منتجة مثل سواكن - ابوبجرة – شارف - الوحدة – طلح – هجليج - عدار بيل وحقل ،كايكائق ونحو ٤٩ جافة غير أن هذه الأكبر الإستكشافات لم يتبعها أي نشاط إنتاجي.

وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ الحكومة السودانية قرار فتح الباب للتنقيب عن البترول في السودان في عام ١٩٧٤م كان يصاحبه قلق شديد، إذ أن فكر الحكومة كان يركز على أن ظهور أي ثروة في الجنوب سيؤدي إلى زيادة الثراء مما سيترتب عليه تهديد الوحدة الوطنية، أو بعبارة أخرى كان الإعتقاد السائد أن ظهور البترول في الجنوب سيؤدي إلى زيادة الإتجاهات الإنفصالية.

ويلاحظ أن قليلاً من النخبة السياسية من القادة الشماليين كانت تؤيد فكر فتح الباب للتنقيب عن البترول أو بعبارة أخرى الدخول إلى المخاطر.

على الجانب الآخر فقد تطلعت الحكومة الإقليمية في جنوب السودان بعد إتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م إلى تنمية مواردها من خلال الضغط على الحكومة المركزية للسماح للشركات الأجنبية بالتنقيب عن البترول في أراضيها. وقد نجحت في ذلك حيث منحت شركة شيفرون أول إمتياز في

٢٣ نوفمبر ١٩٧٤م للتنقيب عن البترول في جنوب السودان.